Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 120-134
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.8

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The role of banking digitization in developing the profitability of the Iraqi banking sector: International experiences with special reference to Iraq

Suhyla Abdulzahra Al-Hujaimy*[A], Ibtisam Ali Hussien [B]
[A] College of Administration and Economics/ Al-Mustansiriya University
[B] Administrative Technical College/Baghdad/ Middle Technical University

Keywords:
Digitization, banking digitization, banking sector, financial inclusion.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 06 Mar. 2025
Accepted 26 Mar. 2025
Available online 31 Mar. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Suhyla Abdulzahra Al-Hujaimy
College of Administration and Economics/ Al-Mustansiriya University

Abstract: The research aimed to analyze the role of banking digitization in developing banking operations in the Iraqi banking sector and highlight its expected role in increasing banking profitability, and to demonstrate the extent of its contribution to increasing banking financing allocated for economic development purposes and developing the banking system to keep pace with global financial developments and achieve sustainable development goals. The importance of banking digitization is summarized in that it plays a decisive role in transforming traditional banking systems into modern banking systems that rely on technology that facilitates banking transactions and operations faster and more securely, expands the scope of financial inclusion and drives the wheel of economic growth. The research problem focused on the fact that the faltering and weakness of financing provided by the Iraqi banking sector was reflected in the development of economic projects and the decline in their ability to contribute to the formation of the gross domestic product. Therefore, the National Strategy for Bank Lending in Iraq (2024-2029) sought to set a goal of increasing credit granted to the private sector by 4% of the non-oil GDP and paying special attention to small, micro and medium enterprises by increasing the credit granted to them by 3% of the non-oil GDP. The research reached a set of conclusions, the most important of which was that the percentage of contribution of banking services to the GDP.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (2): 120-134
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.2.8

دور الرقمنة المصرفية في تنمية ربحية القطاع المصرفي العراقي: تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق

سهيلة عبد الزهرة الحجيمي
كلية الإدارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

ابتسام علي حسين
الكلية التقنية الإدارية/بغداد
الجامعة التقنية الوسطى

المستخلص

هدف البحث إلى تحليل دور الرقمنة المصرفية في تطوير العمليات المصرفية في القطاع المصرفي العراقي وإبراز دورها المرتقب في زيادة الربحية المصرفية، وتبيان مدى مساهمتها في زيادة التمويل المصرفي المخصص لأغراض التنمية الاقتصادية وتطوير الجهاز المصرفي لجعله مواكبا للتطورات المالية العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتلخص أهمية الرقمنة المصرفية بأنها تؤدي دورا حاسما في تحويل الأنظمة المصرفية التقليدية إلى أنظمة مصرفية حديثة تعتمد على التكنولوجيا التي تسهل المعاملات والعمليات المصرفية بشكل أسرع وأكثر أمانا وتوسع نطاق الشمول المالي وتدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتركزت مشكلة البحث في أن تعثر وضعف التمويل المقدم من قبل القطاع المصرفي العراقي انعكس على تطور المشاريع الاقتصادية وانخفاض قدرتها في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لذا سعت الإستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي في العراق (2024-2029) إلى وضع هدف زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وإيلاء المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة اهتماما خاصا من خلال زيادة الائتمان الممنوح لها بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها أن نسبة مساهمة الخدمات المصرفية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (2%) وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بالأردن والإمارات التي وصلت النسبة بحدود (8%)، أما أهم التوصيات فكانت ضرورة تبني المنتجات المصرفية الرقمية ونشر ثقافة الدفع الالكتروني في المجتمع وزيادة الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة المصرفية، الربحية المصرفية، القطاع المصرفي، الشمول المالي.

المقدمة

يعد القطاع المصرفي جزءا رئيسا من الهيكل الاقتصادي في العراق ويلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل القطاعات الاستثمارية والمشاريع الاقتصادية المختلفة، وإن من أهم الوسائل المساهمة في تطوير عمل المصارف هو امتلاكها للتطبيقات الرقمية الحديثة والمتطورة التي لها أثرا كبيرا في الحد من المخاطر الائتمانية وتساهم في تقليل الوقت والجهد والتكاليف وتسرع من عمليات الشراء والبيع والاقتراض، كما إن تعزيز الربحية يعد هدفا استراتيجيا هاما للمصارف لضمان نموها وتعزيز مركزها التنافسي ويعمل على توفير الموارد للاستثمار والتطوير المستقبلي وتسديد التزاماتها فضلا عن تحسين عوائد المساهمين من خلال توزيع الأرباح الذي يعزز من جاذبية المصرف للاستثمار والتمويل الجديد فضلا عن مساهمة الربحية في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتطوير الاقتصاد الكلي، ويمارس القطاع المصرفي دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تقديمه خدمات مصرفية رقمية واسعة ومتنوعة تسهم في جذب المزيد من الودائع ومن ثم تعزيز الربحية المصرفية ومن ثم توسيع التمويل المصرفي المخصص للأغراض

التنموية وقد تعزز ذلك بفضل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والبيانات والذي أفرز وسائل تقنية متطورة تساهم في تقديم تلك الخدمات المصرفية المتعددة والمتطورة، وقد سعت البلدان كافة ومنها البلدان عينة الدراسة إلى امتلاك تلك التكنولوجيا في تطوير قطاعاتها المصرفية وتحقيق كفاءة أداء أعلى من خلال الرقمنة المصرفية إلا أن العراق لا يزال يكافح في مجال التنمية الرقمية بسبب العوائق الهيكلية المتمثلة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الصراعات السياسية ومستوى التحضر والوصول إلى الموارد.

أولاً. مشكلة البحث: إن تعثر وضعف التمويل المقدم من قبل القطاع المصرفي العراقي انعكس على تطور المشاريع الاقتصادية وانخفاض قدرتها في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن سيطرة النظم التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية إذ لا تزال تقنيات الرقمنة المصرفية في مراحلها الأولية، فعدد أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع والخدمات المصرفية منخفضة مقارنة مع دول المنطقة وهذا يعود لأسباب كثيرة منها ضعف البنية التحتية لأنظمة المعلومات والاتصالات وضعف وعي أفراد المجتمع باستخدام تلك التقنيات المصرفية، وحتى تتمكن المصارف العراقية من الحصول على تلك التكنولوجيا في مجال العمل المصرفي يتطلب ذلك امتلاك نظم معلومات فعالة تسهل العمليات المصرفية ويكون لها دورا محوريا في الحد من مخاطر الائتمان وتعزيز الربحية في القطاع المصرفي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ثانياً. أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية الرقمنة المصرفية ودورها الحاسم في تحويل الأنظمة المصرفية التقليدية إلى أنظمة مصرفية حديثة تعتمد على التكنولوجيا التي تسهل المعاملات والعمليات المصرفية بشكل أسرع وأكثر أمانا وتوسع نطاق الشمول المالي وتعزز الربحية المصرفية لضمان نموها وتعزيز مركزها التنافسي وتعمل على توفير الموارد للاستثمار والتطوير المستقبلي وتسديد التزاماتها فضلا عن تحسين عوائد المساهمين من خلال توزيع الأرباح الذي يعزز من جاذبية المصرف للاستثمار والتمويل ومن ثم المساهمة في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتطور الاقتصاد الكلي.

ثالثاً. فرضية البحث : إن تطبيق وسائل الرقمنة المصرفية في المصارف العراقية يسهم في جذب المزيد من الودائع ومن ثم زيادة ربحية القطاع المصرفي ومن ثم التسريع من عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

رابعا أهداف البحث

1. تسليط الضوء على ماهية الرقمنة المصرفية والخدمات الالكترونية في النظام المصرفي العراقي.
2. بيان دور الرقمنة المصرفية في تطوير القطاع المصرفي العراقي من خلال مساهمتها في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
3. بيان الدور المرتقب للرقمنة المصرفية في العراق من خلال تجارب إقليمية مختارة (الامارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية).
4. إيضاح تأثير الرقمنة المصرفية في ربحية المصارف العراقية.

خامساً. منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة مشكلة البحث واثبات فرضيته.

المبحث الأول: الإطار النظري للرقمنة والربحية المصرفية

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة المصرفية

تعرف الرقمنة المصرفية بأنها استعمال البنوك للتكنولوجيا والبيانات والمعلومات الرقمية في أعمالها وخدماتها وعملياتها وفي معالجة وتحليل بياناتها والتفاعل بين أفرادها اعتمادا على قواعد بيانات محمية بهدف تحسين الارتقاء بكفاءة الأداء وزيادة جودة أمن المعلومات والبيانات والاستفادة من التطبيقات الالكترونية لعمليات أكثر كفاءة ووقت أقصر وتكاليف أقل (الغندور، 2003: 81-83). كما عرفت الرقمنة المصرفية بأنها المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية التي تشمل تقديم خدمات مصرفية عبر الانترنيت وتطبيقات الهواتف الذكية مما يسهل الوصول إلى الحسابات واجراء المعاملات، كما تعتمد على تحليل البيانات لفهم احتياجات العملاء وتحسين نوعية الخدمات المالية وابتكار منتجات وخدمات جديدة تمكن المؤسسات المصرفية من المنافسة محليا ودوليا (بلقاسمي وسلام، 2024: 120).

إن تنفيذ عمليات الرقمنة المصرفية في القطاع المصرفي يؤدي إلى تحسين العمليات التجارية داخل الشركات والمؤسسات من أجل جودة أفضل، فضلا عن أتمتة العمليات المصرفية من خلال تقديم الخدمات الرقمية التي تعزز دور أنظمة المدفوعات وخدمات الدفع الالكتروني لتحقيق الشمول المالي وزيادة أرباح المصارف من أجل زيادة التمويل المصرفي الذي يعطي مساهمة أكبر لتوفير الأموال للمشاريع المدرة للدخل التي تزيد من موارد الموازنة العامة وتحقق مساهمة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي (الفاضلي، 2003: 23)، وتتلخص أهمية الرقمنة المصرفية في أنها تستخدم التكنولوجيا الرقمية في خدماتها وعملياتها المصرفية مما يتيح للمصرف دورا تنمويا أكبر في تقديم الخدمات والقروض وإجراء المدفوعات عبر شبكة المعلومات الدولية أو على الهواتف الذكية مما يوفر للمصارف عمليات الدفع والشراء وتحويل الأموال عبر هذه الشبكة ويعطي لهذه المصارف قدرة أكبر على تحسين علاقات الزبائن وتوليد المزيد من القدرة التنافسية والأرباح وهذه الميزة تعني قدرة عالية على استكمال طلبات القروض وتجديد التسهيلات الائتمانية من دون الحاجة للتواصل بشكل مباشر عن طريق تقنية التوقيع الالكتروني الرقمي والاعتماد على التكنولوجيا الرقمية (الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وانترنيت الأشياء وتطبيقات الهواتف الذكية)، كما تشمل الخدمات المصرفية الرقمية (نظام التسوية الإجمالية الآنية، نظام مقاصة الصكوك الآلية، نظام الاستعلام الائتماني، نظام الدفع بالتجزئة الذي ينقسم إلى البطاقات المصرفية الإلكترونية (البطاقات البلاستيكية)، والفيزا كارد والماستر كارد والبطاقة الائتمانية والبطاقة الائتمانية المتجددة وغير المتجددة، والبطاقة الذكية، أما تقنيات تطبيق الرقمنة المصرفية فهي التوقيع الرقمي والأرشفة الرقمية المصرفية وتقنية الكتل (الحداد، 2003: 34)، وتساهم الرقمنة في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة كما تخلق فرص عمل، إذ إن إمكانية الرقمنة كأداة للتنمية والتطوير هو نتيجة لقدرتها على التأثير في كل مجالات الحياة في دولة ما مثل تخفيف حدة الفقر والارتقاء بجودة التعليم والخدمات الصحية وتقديم أفضل الخدمات الحكومية، إذ إن الأرباح المتولدة من القطاع المصرفي وما تقدمة من تمويل مصرفي يمكن أن يوظف في المشاريع المدرة للدخل وهذه يعني تسهيل متطلبات الحياة اليومية للمجتمع (نعمة، 2019: 5).

المطلب الثاني: الربحية المصرفية (المفهوم والعوامل المؤثرة)

أولاً. مفهوم ربحية القطاع المصرفي: تؤدي ربحية القطاع المصرفي دورا إيجابيا في استمرار عمل المصارف وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار المالي وديمومة الاستدامة وتطوير الخدمات والمنتجات المصرفية والنمو الاقتصادي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وينصرف مفهوم الربحية الذي هو اشتقاق لكلمتين هما القدرة والربح، إذ إن الربح يسلط الأنظار نحو الأداء المالي التشغيلي وكفاءة المؤسسات، أما القدرة فتمثل إمكانية وقوة المؤسسات على كسب الأرباح وعند مزج القدرة مع الربح تبرز الربحية التي تعني القدرة على الاستثمار لتحقيق العوائد، وتعد الربحية مقياسا حاسما لتقييم الأداء المالي في القطاع المصرفي وكذلك في الصناعات الأخرى فهي مؤشر مهم لكفاءة الإدارة من خلال قياس قدرة المديرين على الاستخدام الكفء للموارد المتاحة الذي يتولد عنه صافي عائد إيجابي، كما يمكن تعريف الربحية بأنها العلاقة بين أرباح المؤسسة كالمصارف وأنشطة العمليات الاستثمارية التي أدت إلى تحقيق تلك الأرباح لأن الربحية ليست هدفا بحد ذاته للمصرف بل أنها مقياسا مناسبا وملائما لتقييم الكفاءة والأداء للمصارف (الصبار، 2019: 29).

ثانياً. العوامل المؤثرة في ربحية القطاع المصرفي: تؤثر في ربحية المصارف الكثير من العوامل منها عوامل داخلية والتي تتأثر بالقرارات وسياسات إدارة المصارف فيما يتعلق بجودة المحفظة الاستثمارية وإدارة التكاليف وتنويع مصادر الإيرادات واستراتيجيات التسويق والكفاءة التشغيلية، فضلا عن حجم المصرف ومقدار الائتمان الذي يمنحه ويحقق فوائد من خلاله وما يملك من سيولة مصرفية تحقق له التنافسية مع المصارف الأخرى، وكذلك الودائع وحجمها ونسبة رأس المال المصرف والنفقات المصرفية التي غالبا ما تكون مقياسا لمدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها، أما العوامل الخارجية فتتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة وأسعار الصرف، فضلا عن التضخم والتشريعات واللوائح والمنافسة وتغيرات السوق إضافة إلى الوعي والثقافة المصرفية (جاسم، 2020: 23-28).

ولغرض معرفة العلاقة بين الرقمنة المصرفية وربحية القطاع المصرفي لا شك أن المحرك الرئيس لنمو الناتج المحلي الإجمالي هو استقرار القطاع المصرفي لأن أهداف المصارف متعددة ولا تقتصر على الإيداع والسحب والودائع والقروض وإنما لها دور أكبر في تطوير الاقتصاد القومي بمختلف قطاعاته الزراعي والعقاري والصناعي والخدمي. أن الرقمنة المصرفية لها تأثيرات على الابتكارات المريحة للمتعاملين مع المصارف وتوفر إستراتيجية لمنظمات الأعمال التي تؤدي إلى تحسين الإنتاجية وإمكانية التنبؤ في اتجاهات السوق وتوجه الزبائن، كما إن الرقمنة المصرفية قدمت تحسينات كبيرة على مستوى الأداء التنظيمي ورفع كفاءة العمليات التجارية وتبسيطها وخلق القيمة ونمو الأعمال وفي النهاية تعزيز الربحية (توبين، 2020: 248-264).

وتشير بعض الدراسات إلى أن استخدام الخدمات المصرفية الرقمية يمكن أن يقلل التكلفة بنسبة 15% -20% ويقلل الوقت والجهد ويحسن الإنتاجية والكفاءة المصرفية كما إن اعتماد التحول الرقمي لا يعزز من سمعة المصارف بحسب بل يجذب قاعدة زبائن أكبر من خلال مستوى الخدمات المقدمة وتحسين تجربة الزبائن فضلا عن التواصل السهل مع الزبائن (كامل وليد، 2021: 163).

المبحث الثاني: التجارب الدولية في الرقمنة المصرفية وعلاقتها بتعزيز ربحية القطاع المصرفي

أن دراسة التجارب الدولية في علاقة الرقمنة المصرفية بتنمية ربحية المصارف في بلد معين له آثار في حالة الانتفاع من هذه التجارب التي حققت نجاحات في هذا الصدد ومن التجارب الرائدة في هذا المجال تجربة الإمارات العربية المتحدة وتجربة المملكة الأردنية الهاشمية.

المطلب الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة

يبلغ عدد سكان دولة الامارات العربية المتحدة (9.441) مليون نسمة، وناتجها المحلي الإجمالي السنوي حوالي (507) مليون دولار، وتمتلك دولة الامارات بيئة استثمارية واقتصادية وسياسية مستقرة فضلا عن اتباعها استراتيجية التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المورد النفطي من خلال تحفيز القطاعات الإنتاجية المختلفة وتطوير البنية التحتية والإلكترونية وريادة الأعمال والابتكارات والطاقات المتجددة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ومفاهيم الثورة الصناعية الرابعة (المجلس الوطني للأعلام، 2022: 125)، وتعد تجربة الإمارات العربية المتحدة رائدة في مجال التحول الرقمي والخدمات المصرفية (الرقمنة المصرفية) في المنطقة العربية، إذ قدمت الإمارات برنامج الخدمات الحكومية الإلكترونية عام 2011 ومبادرة الحكومة الذكية عام 2013، وحققت تقدما ملحوظا في الحياة الرقمية ومؤشرات متقدمة في اشتراكات الانترنيت النطاق العريض وتغطية شبكات الهاتف المحمول وتصدرت الإمارات المرتبة السادسة في عام 2020 في المؤشر العالمي للخدمات الرقمية الذكية وحققت نسب متقدمة في مؤشر امتلاك حساب مصرفي للمؤسسات المالية بالنسبة للبالغين والجدول رقم (1) يبين مؤشرات امتلاك حساب مصرفي للمؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (1): مؤشرات امتلاك حساب مصرفي للمؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة	2021	2022	2023
النسبة %	83.73	88.23	89.56

المصدر: شهيناز بدراوي وإلياس بن سبع، واقع وتحديات تطبيق الإدارة الالكترونية، تجارب دول الخليج العربي، المجلة الاقتصادية، المجلد 20، العدد 1، الإمارات العربية المتحدة، 2023، ص 279.

من بيانات الجدول رقم (1) يتبين تزايد مستمر في مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات المالية في الإمارات العربية المتحدة إلى أن وصلت في عام 2023 إلى (89.56) وهي نسبة عالية مقارنة بالدول العربية الأخرى، كما ارتفع معدل وصول الخدمات الرقمية المستخدمة في عدد من القنوات المصرفية إلى (100%) مما يعكس التطور الواسع والكبير الذي تشهده الإمارات في توظيف التكنولوجيا المتقدمة وثقة الزبائن في مستويات الأمان لهذه الخدمات، إذ تحتل الإمارات المركز الثاني عالميا من حيث ثقة الزبائن في المصارف بمعدل 84% في العام 2023 وفقا للمؤشر السنوي الذي يجريه اتحاد مصارف الإمارات سنويا (صالح، 2023: 5).

وقد اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة إجراءات عديدة في مجال الرقمنة المصرفية منها أطلاق عملة رقمية للبنوك المركزية " الدرهم الرقمي"، ومحفظة الإمارات العربية الرقمية، وسلسلة الكتل " البلوك تشين "، والتحول الكامل لمصرف إمارة دبي الوطني نحو الرقمنة المصرفية، وتشمل المنظومة المحلية لبطاقات الدفع ومنصة اعرف عميلك الالكتروني، والعملة الرقمية للمصرف

المركزي، والتمويل المفتوح، والتكنولوجيا الإشرافية، ومنصة المدفوعات الفورية والسحابة المالية، فضلا عن البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المحفزة لعمل الرقمنة المصرفية التي تشجع إقامة شراكات مع بنوك ومؤسسات مالية عالمية (موسى، 2022: 23).

وتمثلت نسب التحول الرقمي الحكومي في الإمارات العربية المتحدة (99%) للخدمات الحكومية، و(79%) نسبة استخدام الخدمات الرقمية و(89%) نسبة رضا المتعاملين عن الخدمات الرقمية و(36.4) مليون إجمالي المعاملات الرقمية، و(7.2) مليون عدد المستخدمين للهوية الرقمية، و(1.745) مليون إجمالي عدد الخدمات الرقمية، و(395) عدد المشاريع في مشروع التحول الرقمي، و(7.2) مليون عدد المستخدمين الموثقين بالهوية الرقمية، و(15) آلاف العدد الإجمالي للخدمات المرتبطة بالهوية الرقمية، و(138.2) مليون عدد المعاملات و(1.8)مليون العدد الإجمالي للمعاملات في خدمة خاصية التوقيع الرقمي، وخدمة المحفظة الرقمية، حتى وصل إجمالي عدد المستخدمين إلى (5.3) مليون (تقرير التحول الرقمي، 2023: 12-45).

جدول (2) المقاييس الرئيسة التي اعتمدتها التقارير الرسمية في الإمارات العربية المتحدة لعام 2023

الفئة	المقياس	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023
الحجم	نمو القروض والسلف	%2.7	%2.4
	نمو الودائع	%0.9	%3.8
السيولة	نسبة القروض إلى الودائع	%76.3	%75.3
الإيرادات والكفاءات التشغيلية	نمو الدخل التشغيلي	%3.3	%4.5
	الدخل التشغيلي / الأصول	%3.8	%3.9
	الدخل من غير الفوائد / الدخل التشغيلي	%32	%31
	العائد على الائتمان	%11	%12
	تكلفة التمويل	%3.7	%4.3
	صافي هامش الفائدة	%2.7	%2.8
	نسبة التكلفة الى الدخل	%27	%28
المخاطر	نسبة التغطية	%109	%105
الربحية	العائد على حقوق المساهمين	%21	%22
	العائد على الأصول	%2.2	%2.3
رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	%17.7	%17.9

المصدر: البيانات المالية، العروض التوضيحية الخاصة بالمستثمرين وتحليل شركة الفاريز اند مارسال، أداء القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2023، ص 12.

تؤشر البيانات إلى أن كبار المقرضين يسجلون تحسنا في الربحية بفضل استخدام الرقمنة المصرفية والعمليات المصرفية في القطاع المصرفي الإماراتي بفضل الزيادة المستمرة في إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة (1.4%) على أساس مع انخفاض أسعار الفائدة من اجل التوسع في الاقتراض لدعم المشاريع المدرة للدخل للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وشهد صافي الدخل نموا في الفوائد بنسبة (2.8%) وشهدت القروض والسلف نموا بنسبة (2.4%) مدفوعة في الغالب بتوسع قروض الشركات.

المطلب الثاني: تجربة الرقمنة المصرفية في الأردن وعلاقتها بمؤشرات الربحية

تمتلك الأردن موارد مالية محدودة ولا تملك موارد استخراجية مشابهة لدول العينة ولكن لديها قطاع مصرفي متطور بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (8.0%)، وكل دينار أردني يتم أنفاقه في القطاع المصرفي يسهم في الاقتصاد الوطني الأردني بنحو (1.5%) بشكل مباشر وغير مباشر عن طريق تحويل المبالغ إلى تمويل مصرفي للاستثمارات في المشاريع المدرة للدخل الصغيرة والمتوسطة، ومن الأرباح الصافية للمصارف يتم إنفاق (30) مليون دينار أردني سنويا على المسؤولية الاجتماعية أي ما يعادل (5-6%) من هذه الأرباح، أما زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة (10%) يؤدي إلى زيادة معدل النمو للاقتصاد الأردني بنحو (2.7%)، وبفعل الرقمنة المصرفية بلغت ضريبة الدخل المدفوعة من القطاع المصرفي الأردني (277) مليون دينار أردني وتشكل نسبة (20%) من إجمالي الضرائب المحصلة، مما أعطى للمصارف الأردنية القدرة التنافسية والتمتع بالسمعة العريقة دولياً وتم تصنيفه بالقطاع المصرفي السليم والآمن ويتمتع بالصلابة وبمستويات عالية من رأس المال والسيولة (مرسي، 2023: 4).

تجاوزت عدد فروع المصارف الأردنية (865) فرع موزعة على المملكة الأردنية الهاشمية مع أجهزة للصراف الآلي التي بلغت (2200) جهاز، هذه الفروع تعمل بكل جهد وكفاءة لتحقيق التحول الشامل إلى الخدمات الرقمية (الرقمنة المصرفية) والوصول إلى مجتمع بلا نقد، علما أن الاقتصاد الأردني يعد اقتصاداً مرتكزاً على القطاع المصرفي والذي يشكل أكثر من (97%) من القطاع المالي في الأردن، وهذا القطاع مساهم في العديد من القطاعات الاقتصادية كالصناعة والتجارة والعقار وغيرها، وبلغ صافي الائتمان الممنوح من المصارف الحكومية حوالي (12) مليار دينار، مما يعني أن هذا القطاع مؤثراً في النشاط الاقتصادي الشامل في المملكة الأردنية الهاشمية (مرسي، 2023: 5).

كما بلغت نسبة مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي بحدود (8%) وهي نسبة كبيرة مقارنة بالعراق التي لا تتجاوز حدود (2%) وتتمثل وسائل الرقمنة المصرفية في الأردن في نظام التسوية الإجمالية الآني ونظام غرف التقاص الآلي ونظام مقاصة الصكوك الالكتروني وأجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع والبطاقات الالكترونية وخدمات الدفع الالكتروني عبر شبكة المعلومات الدولية المصرفية والهاتف الذكي المصرفي ونظام تحصيل الفواتير الالكترونية والمحافظ الإلكترونية وحسابات كليك، وأشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي أن درجة القطاع المصرفي الأردني ارتفعت من (35) نقطة عام 1980 إلى (45) نقطة عام 2020 كما حصل القطاع في السنة نفسها على 64 نقطة في محور الكفاءة وهي أعلى من المتوسط للدول النامية والبالغة 61 نقطة (فرحي، 2023: 34).

والجدول (3) يبين تطور معدلات النمو لوسائل الرقمنة المصرفية ومؤشرات ربحية القطاع المصرفي الأردني للمدة (2016-2023) وهذه المعدلات نسبة مئوية وبحسب التطور السنوي لهذه المؤشرات.

جدول (3): معدلات نمو وسائل الرقمنة والعمليات المصرفية في الأردن (%)

السنة	نظام مقاصة الصكوك الالكتروني	نظام غرف التقاص الآلي	نظام تحصيل الفواتير الالكتروني	التحويلات عبر الهاتف المصرفي وشبكة المعلومات الدولية المصرفية	التحويلات عبر المحافظ الالكترونية	البطاقات الإلكترونية	أجهزة نقاط البيع	أجهزة الصراف الآلي	نظام التسوية الاجمالية الانية	معدلات النمو العام في مؤشرات الربحية بحسبة السنة
2016	4.95	62	73	29	32	4	8	5.5	4	24.71
2017	12.39	63	75	45	45	4.5	9	6.5	4.6	29.43
2018	1.65	65	79	55	49	4.7	9.6	7.4	6.7	30.89
2019	6.4	67	80	67	57	5.3	9.8	8.7	7.4	34.28
2020	6.7	78	89	78	67	5.8	11	8.8	7.8	39.12
2021	8.8	79	99	89	78	5.9	12	8.9	13	43.73
2022	15	89	120	96	89	6.6	13	9.1	15	50.3
2023	20	99	155	119	97	7.7	14.5	9.4	20	60.17

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لأنظمة المدفوعات (2016-2023).
البنك المركزي الأردني، تقارير الاستقرار المالي السنوي للمدة (2016-2023).

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين وسائل الرقمنة المصرفية ومؤشرات الربحية في الأردن نتج عنها تطورا في النسبة المئوية لهذه الوسائل مع ارتفاع في مؤشرات الربحية من 24.71 % في عام 2016 إلى 60.17 % في عام 2023 وهذا يعني أن هناك تطورا في وسائل الرقمنة المصرفية وهناك ارتفاع في مؤشرات الربحية بحسب السنة والتي تليها، ولا يعني هذا صافي أرباح المصارف في القطاع المصرفي الأردني.

وتشير التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني (التقارير السنوية، 2023: 18) عند تحليل تطور معدل العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي للمدة (2016-2023) إلى ارتفاع هذا المعدل بنسب نمو إيجابية نتج عنه ارتفاع في معدل النمو المركب لمعدل العائد على المساهمين وارتفاع معدل العائد على الموجودات للقطاع المصرفي الأردني بنسبة (4.63 %)، أما معدل النمو المركب لصافي الربح فقد بلغ (3.8%) للمدة نفسها.

المبحث الثالث: واقع الرقمنة المصرفية وأثرها على مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي العراقي

أصبح وجود قطاع مصرفي متطور يعمل في ظل الرقمنة والتحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية التي تقلل من الجهد والوقت والتكاليف وتمنح الشفافية والكفاءة والجودة للمستخدمين من المقومات الأساسية لتحقيق استدامة في التمويل المصرفي الذي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي فلا قطاع عام وخاص متطور بدون مساندة ودعم القطاع المصرفي، لذا سيتم تناول هذا المبحث في مطلبين الأول تحليل واقع القطاع المصرفي العراقي والثاني نستعرض فيه الوسائل التي استخدمها البنك المركزي العراقي لتمكين القطاع المصرفي من النهوض والتطور.

المطلب الأول: واقع التحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي

1. *للقطاع المصرفي العراقي طبيعة خاصة فقد مر هذا القطاع بمراحل تطور وتدهور نتيجة الوضع* السياسي الذي كان له آثاره المباشرة على طبيعة عمله، لذلك هناك سمات يتصف فيها هذا القطاع وهي كما يلي: (تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، 2023: 21-23).
2. شهد القطاع المصرفي العراقي نمواً في عام 2023 إذ ارتفع إجمالي موجودات القطاع المصرفي العراقي إلى (205.25) تريليون دينار مقارنة ب(198.66) تريليون دينار في عام 2022بمعدل نمو بلغ (3.3%) كما وارتفعت الودائع من (129.1) تريليون دينار إلى (133.50) تريليون دينار بمعدل نمو بلغ (3.42%) ومعها ارتفع الائتمان الكلي المقدم إلى تمويل القطاعات المختلفة من (90.96) تريليون دينار إلى (95.66) تريليون دينار وهذا الارتفاع له آثارا اقتصادية على توفير رأس المال للمشاريع المدرة للدخل وتحقيق النمو والتنمية المستدامة، وبلغ معدل النمو(5.2%) متأثرا بمبادرات البنك المركزي لتمويل القطاعات المختلفة، وارتفعت نسبة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (11.9%) في عام 2023 مقارنة بنسبة (7.6%) في عام 2018، وهذا الارتفاع يعزز النمو المستقبلي ومن ثم المساهمة في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية المستدامة.
3. لا تزال المصارف الأهلية تهيمن على إجمالي رأس المال المصرفي بنسبة (83.9%) والباقي للمصارف الحكومية (16.1%)، في حين مساهمتها وفعاليتها المصرفية ضعيفة في تقديم الخدمات المصرفية ولا تتعدى (23%) فيما مساهمة المصارف الحكومية بحدود (70%).
4. سجل رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق عام 2023 ارتفاعا بنسبة (12.6) ليبلغ (59.4) تريليون دينار مقابل (52.7) تريليون دينار عام 2022 ويعزى ذلك إلى زيادة الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص والعام بنسبة (19.2%)، وبلغت التحويلات بالدينار العراقي بالنسبة للصكوك الالكترونية بحدود(5.7)مليار دينار عراقي وبالدولار (226)مليون، أما التحويلات عن طريق الهاتف النقال بلغت لكل من شركة (زين كاش، اسيا حوالة، ناس باي)، (535.737.9، 6.438، 9.955.6) مليون دينار على التوالي وكل هذه التحويلات هي منخفضة بالمستوى مقارنة مع بلدان مجاورة علما أن بعض الدول المتقدمة فيها التحويلات المالية والمبادلات التجارية الالكترونية بحدود 80% من الأنشطة الاقتصادية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.
5. أغلب الائتمان المقدم للقطاع الخاص يذهب إلى الأفراد دون المؤسسات والشركات ويمثل نسبته (86%)، أما الشركات فالنسبة (14%)، مع غياب واضح لشركات الاستثمار.
6. لا تزال الأدوات المصرفية تقليدية ذو نمط بيروقراطي وعلى الرغم من أن هناك توجهات للرقمنة يطرحها البنك المركزي العراقي لكن مساهمة المصارف بتوفير التمويل المصرفي للقطاعين العام والخاص لا زالت ضعيفة ومن ثم ضعفت مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي إذ لم تتجاوز (2%).
7. بلغ عدد شركات الدفع الالكتروني 17 شركة عام 2022 بأجمالي رأس المال (252.9) مليار دينار عام 2022، وبلغ رأس المال شركة الكفالات المصرفية (9.62) مليار دينار عراقي وبعدد مساهمين 15 مصرفا عراقيا خاصا لتعزيز نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: تمكين الرقمنة المصرفية في العراق

هناك تحفظ على التقارير الرسمية للبنك المركزي العراقي على مؤشرات النمو التي يصفها بالكبيرة فيما يتعلق بالرقمنة المصرفية وتقديم الخدمات المصرفية الرقمية وعلى سبيل المثال مزودي خدمات الدفع الالكتروني، إذ بلغ عدد الشركات 17 شركة وبرأس مال (252.9) مليار دينار عراقي في عام 2022، وهذا المبلغ ضئيل استنادا إلى حجم التريليونات الموجودة في الاقتصاد العراقي ومن ثم هذا المبلغ لا يذكر ألا حجم المبالغ في المصارف وعند الجمهور، لذلك من الطبيعي لا نجد أي نسبة لمساهمة التحول الرقمي في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي(البنك المركزي العراقي، 2023: 13) شملت وسائل الرقمنة المصرفية في العراق نظام التسوية الإجمالية

الآلي ونظام مقاصة الصكوك الالكتروني وأجهزة الصراف الآلي والبطاقات الالكترونية والمحافظ الإلكترونية ونقاط البيع وأجهزة السحب النقدي والدفع الالكتروني عن طريق شركات الاتصالات ونظام الدفع بالتجزئة، والجدول رقم (4) يبين مؤشرات وأدوات الدفع الالكتروني في القطاع المصرفي العراقي.

جدول (4): مؤشرات وأدوات الدفع الالكتروني في القطاع المصرفي العراقي، نسب الزيادة السنوية % للسنوات 2016-2023

السنة	نظام مقاصة الصكوك الالكترونية	نظام التسوية الاجمالية الآنية	الصراف الآلي	نظام الشراء	نظام البيع	المحفظة الإلكترونية	البطاقات الالكترونية الاجمالية	اجمالي الدفع الإلكتروني شركات الاتصالات	نظام الدفع بالتجزئة	متوسط عام لمعدلات النمو
2016	20.47	11.88	13.79	13.79						0.47
2017	12.78	28.18	60.-	0.60-						30.25
2018	27.27	7.88-	31.86	31.86	139.65	22.23	23.95	126.77		44.73-
2019	31.15	3.53	17.22	17.22	1.18	48.50	20.21-	122.08	780.99	57.36
2020	41.74-	5-	32.15	32.15	238.72	203.67	6.55	63.41	373.02	7.21
2021	25.11	33.98	16.86	16.86	6.58	71.84	13.49	34.87-	168.19	32.98-
2022	2.25	3.58	41.95	41.95	19.76	40.96	8.69	17.12	110.32	108.67
2023	2.26	3.59	41.99	41.95	20.10	41.97	8.9	17.19	110.87	109.7

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء، تقرير الاستقرار السنوي للسنوات 2016-2023

من بيانات الجدول رقم (4) يتبين أن هناك ارتفاع في معظم وسائل الرقمنة بمعدلات نمو إيجابية وهذا الارتفاع أسهم في زيادة معدلات الربحية في القطاع المصرفي العراقي في عام 2021والتي وصلت إلى (7.21%) كما وشهدت مؤشرات النمو معدلات نمو سالبة بلغت نسبة (44.73، 32.98) في السنوات اللاحقة، وحصل ذلك مع نمو موجودات ورأس مال المصارف، ويعود انخفاض الربحية في بعض السنوات إلى ظروف البلد السياسية والاقتصادية وجائحة كورونا، فضلا عن عدم التوظيف الصحيح والكفء لموجودات المصارف والتبعات الاقتصادية للهجمات

الإرهابية، وعلى الرغم من هذا الواقع وبعض الظروف الصعبة ففي سنوات أخرى شهد معدل النمو المركب لأجمالي موجودات المصارف نسبة زيادة بلغت (2.73%) وبلغ معدل النمو المركب لمعدل العائد على حقوق الملكية للمصارف العراقية نسبة (12.27%) ومعدل النمو المركب لرأس المال في القطاع المصرفي العراقي نسبة(13.07%) للمدة (2017 -2023) وكما يوضحها الجدول رقم (5) أدناه.

جدول (5): يبين استقرار مؤشرات الربحية للمصارف العراقية للسنوات 2017-2023

السنوات	مؤشرات الربحية العائد / الموجودات	مؤشرات الربحية العائد / حقوق الملكية
2017	0.386	0.356
2018	0.044	0.015
2019	0.267	0.229
2020	0.360	0.332
2021	0.105	0.106
2022	0.573	0.561
2023	0.540	0.536

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص 30.

وتعد خدمات الدفع الالكتروني وسيلة سريعة وفعالة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وهذه الخدمات تقلل الجهد والتكلفة والوقت، ويعمل البنك المركزي العراقي على زيادة هذه الخدمات مثل تحسين أنظمة الدفع الالكتروني وتسهيل المبادلات الالكترونية، فمن خلال البيانات الرسمية نجد أن هنالك ترابط بين برامج الرقمنة المصرفية واستقرار مؤشرات الربحية التي لها دور في المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتشمل البنية المالية للنظام المالي والمصرفي في البلاد من مؤسسات ومعلومات وتقنيات وقواعد ومعايير شفافة ومستقرة وكل ذلك يساهم في زيادة السرعة والأمان والموثوقية في المعاملات المالية والمصرفية الالكترونية وذلك عبر زيادة تأمين الشركات والمؤسسات الاقتصادية وتشفير البيانات المالية، مما يسهم في تحقيق زيادة سرعة تنفيذ وتحويل الأموال بشكل فوري وفعال، لذلك يسعى البنك المركزي العراقي إلى تمكين العمل الذكي في المؤسسات المالية والمصرفية وتعزيز مفهوم المسؤولية المؤسسية لضمان استقرار النظام المصرفي وتعزيز مؤشرات الربحية، مع تعزيز القدرة التنافسية وتوفير بيئة مواتيه للابتكار والتطوير والتحول الرقمي من خلال تفعيل الجودة في المصارف، وإعداد الدليل الإرشادي لاختيار مستشاري إدارة الجودة في القطاع المصرفي في العراق بحسب المواصفات الإرشادية الدولية، فضلا عن ذلك تصنيف المصارف العاملة بالقطاع المصرفي طبقا لرصانة تطبيق دليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي عبر تطبيق بطاقة الأداء الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية ودعم التحول الرقمي، من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتعزيز استخدام التقنيات المالية والمصرفية مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والمعلومات الكبيرة وتقديم خدمات مصرفية متخصصة لتلبية احتياج الزبائن حتى يكون التحول الرقمي حلا استراتيجيا وخطة عمل مستقبلية لتعزيز الابتكار ورفع مستوى التنافسية لاقتناء نظام الكتروني متطور يغطي الفعاليات والمهام التي تدار من البنك المركزي العراقي في ظل تطور أنظمة المدفوعات، وتطوير نظام التسوية الإجمالية ونظام الدفع بالتجزئة ومؤشرات

الشمول المالي من أجل أفضل الطرق للوصول للخدمات المالية والمصرفية الالكترونية، وتحسين كفاءة التمويل المصرفي ووصول الخدمات المالية والمصرفية الالكترونية إلى شرائح المجتمع كافة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. لا تزال نقاط البيع والشراء وعدد الحسابات المصرفية والبطاقات المصدرة دون مستوى الطموح بالمقارنة مع تجربة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية.
2. بلغت نسبة مساهمة الخدمات المصرفية في الناتج المحلي الإجمالي 2% علما أن هذه المساهمة للقطاع المصرفي العراقي منخفضة بالمقارنة بالأردن والإمارات التي وصلت المساهمة بحدود (8%).
3. ضعف البنية التحية للقوانين والتعليمات المصرفية الالكترونية لاسيما قوانين التوقيع الالكتروني والمبادلات والمعاملات التجارية الالكترونية.
4. وجود إسهام جزئي لوسائل وأدوات الرقمنة المصرفية في مؤشرات ربحية القطاع المصرفي العراقي، وأظهرت استقرارية لهذه المؤشرات خلال السنوات 2016-2023.
5. تمكن الوسائل الحديثة للرقمنة المصرفية دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال زيادة وشفافية التمويل المصرفي المخصص للمشاريع المدرة للدخل الذي يوفر التكاليف والجهد والوقت والدقة والشمولية وتسهل العمليات الاستثمارية والتجارية التي تساهم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ورفع مستويات الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية والمصرفية المتنوعة وبتكاليف منخفضة مما ينعكس على الأداء المالي وربحية المصارف.

ثانيا: المقترحات

1. *العمل على إيصال الخدمات المصرفية الضرورية إلى كل فئات المجتمع وبشكل أساسي تلك الفئات* التي ما زالت مستبعدة عن تلك الخدمات، والعمل على استمرار تطوير نظم الدفع والتسوية الإلكترونية ومواكبة المستجدات الدولية العالمية.
2. العمل على زيادة فروع المصارف وأعداد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والشراء في المدن للوصول للخدمات المصرفية بسهولة وتعزيز مستويات الشمول المالي.
3. قيام المصارف العراقية بتوفير الخدمات المصرفية الأكثر شمولية ودقة وأمان وشفافية مثل خدمات الهاتف الذكي النقال بشرط تقليل ابتزاز الشركات وتقديم الخدمات بأقل كلفة وبسهولة.
4. العمل على تطوير قطاع الاتصالات والاستثمار في التقنيات المالية والرقمية للقطاع المصرفي العراقي مع تدريب الكوادر العاملة والتركيز على إجراءات الأمن السيبراني والامتثال للقوانين الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
5. تشجيع تبني المنتجات المالية والمصرفية الرقمية ونشر ثقافة الدفع الالكتروني واستقطاب المواهب والكفاءات الرقمية على الابتكار بين موظفي المصارف، وتشجيع المصارف على زيادة أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع في مختلف الأماكن.
6. القيام بثورة قانونية معاصرة تهيأ للعمل المصرفي الالكتروني مثل قوانين التوقيع الالكتروني وغيرها من القوانين التي تساعد على زيادة الربحية وتعزز الدور الفاعل للنمو الاقتصادي.

المصادر

1. أمينة هوام (2020)، استراتيجيات التحول الرقمي في البنوك في إطار الشمول المالي، تجارب دولية رائدة، جامعة العربي، وزارة التعليم والبحث العلمي، الجزائر.
2. إنمار أمين الفاضلي (2023)، الاقتصاد الرقمي، دار الكتب والوثائق الوطنية، العراق، بغداد.
3. البنك المركزي الأردني التقارير السنوية، تقرير الاستقرار المالي 2023.
4. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي، 2023.
5. تقرير التحول الرقمي 2023، اللجنة العليا للتحول الرقمي الحكومي، الإمارات العربية المتحدة.
6. جمال صالح (2023)، اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة، نمو الخدمات المصرفية في القنوات الرقمية، الإمارات.
7. خولة مرسي (2023)، تطبيق التحول الرقمي كآلية لتحسين أداء البنوك، دراسة حالة بنوك متعددة الجنسيات، الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 1.
8. راوية بلقاسمي وعبد الرزاق سلام (2024)، أثر التحول الرقمي على ربحية القطاع المصرفي الجزائري (2017-2021)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 27، العدد 3، الصفحات (117-136)
9. زكريا فرحي (2023)، دور التحول الرقمي في تطبيق إستراتيجية التموقع في البنوك التجارية، حالة البنك الوطني الجزائري، الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 3.
10. سيف عادل الصبار (2019)، قياس وتحليل العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية باستعمال أنموذج العائد على حقوق المساهمين للمدة 2010-2017، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 29، العراق.
11. صالح محمد (2023)، اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة، نمو الخدمات المصرفية في القنوات الرقمية، الإمارات.
12. علي توبين (2020)، دور التكنولوجيا المصرفية في ظل تحرير الخدمات المصرفية، مجلة الاقتصاد والإدارة، الجزائر، المجلد 1، العدد 3.
13. عمر بن موسى (2022)، التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الالكترونية في البنوك العمومية، دراسة تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 3، الإمارات العربية المتحدة.
14. الغندور، حافظ كامل، (2003) محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، فكر ما بعد الحداثة، بيروت، جمعية اتحاد المصارف العربية.
15. المجلس الوطني للأعلام (2022)، كتاب يقدم نظرة شاملة عن الإمارات العربية المتحدة من حيث النشأة ومراحل التطور بكافة مناحي الحياة، ص 125، 2022.
16. نبيل ذنون جاسم (2020)، معيقات تطبيق الصيرفة الالكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 2020.
17. نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، هبة مصطفى السيد علي(2019)، تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 1، العراق، بغداد.

18. وسيم محمد الحداد (2023)، الخدمات المصرفية الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، عمان.
19. وليد كامل محمدين كامل (2021) التحول الرقمي وأثره على تعزيز الميزة التنافسية للخدمات المصرفية من وجهة نظر مسئولي خدمة العملاء؛: دراسة ميدانية بالتطبيق على قطاع البنوك بجنوب الصعيد، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة على الموقع https://jsec.gournals.ekb.eg